مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المجتمع المدني في الوطن العربي
اسم الكاتب: م.م. ازهار محمد عيلان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6770
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المجتمع المدني في الوطن العربي

المدرس المساعد
ازهار محمد عيلان
قسم الدراسات الافريقية
مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

المقدمة

لم تكن تجربة مؤسسات المجتمع المدني بالجديدة على مجتمعاتنا العربية، فقد برزت في مرحلة النضال القومي ضد الاستعمار في بدايات القرن الماضي.

وقد كان للاستعمار دور كبير في حدوث ذلك، حينما استحدث الكثير من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لتأمين حاجته لها، خدمة لمصالحه، وهو بذلك أتاح الفرصة أمام ظهور نخبات حديثة أرستقراطية كانت أكثر اتصالاً به، خرج من رحمها عناصر وطنية قادت النضال الوطني ضده.

ولكن عند استقلال الأقطار العربية ورثت الحركات الوطنية هذه البنى واستبدل رجالاتها بأنباء الوطن، وكان الذي حصل هو مجرد عملية تأميم لهذه البنى لا أكثر، بدليل أن هذه المؤسسات والبنى بدلاً من أن تشكل قيداً عاى السياسة وصنّاعها راحت تتلاشى لتصبح جزءاً من أدوات النظم الشمولية وقنوات لتمرير السلطة وليس العكس.

لذلك تحاول الدراسة إثبات فرضية مؤداها وجود مؤسسات للمجتمع المدني في المنطقة العربية خلال فترة نضوج حركات التحرر الوطني، والنضال القومي ضد الاستعمار، في بدايات القرن الماضي، إلا أنها سرعان ما غُيبت وهمشت خلال مرحلة الاستقلال الوطني لكثير من النظم السياسية العربية، ثم ما لبثت أن عادت للظهور مرة أخرى، إما بسبب قمع السلطة، أو التحالف معها، أو للاختلاف الحاصل في آليات العمل السياسي والاجتماعي اليوم، إضافة لدور العامل الخارجي.

قسمت الدراسة إلى أربعة محاور أو مباحث رئيسة، الأول كان بعنوان ((نشوء مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي))، تحدث عن البدايات الأولى ونشوء تلك المؤسسات ضد الاستعمار حتى نيل الاستقلال.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان: ((إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني العربي والسلطة السياسية المستقلة))، وقد تعرض لطبيعة العلاقة بين الدولة والمؤسسات المدنية في أغلب النظم العربية.

أما المبحث الثالث فحمل عنوان: ((انتعاش مؤسسات المجتمع المدني العربي))، وقد سلط الضوء على أهم العوامل التي أسهمت في حدوث ذلك الانتعاش والآليات التي يمكن إتباعها في مجال تفعيل دورها المدني.

أما المبحث الرابع فكان بعنوان: ((مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي))، وقد تناول الصعوبات التي تواجه المؤسسات الحالية في الوطن العربي، وكيفية تجاوزها.

وفي الختام نتمنى أن ينال هذا الجهد المتواضع الاستحسان والقبول.

الباحثة

المبحث الأول
نشوء مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي
معنى المجتمع المدني:

قبل الدخول في معنى المجتمع المدني سأروي لكم في هذا السياق قصة قصيرة ذات صلة بموضوعنا، ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر قام أحد علماء الاجتماع والسياسة الفرنسيين ويدعى (ألكسيس دي توكفيل) بزيارة لأمريكا، وقد لاحظ أن هنالك أعداداً كبيرة من الجمعيات الأهلية التي تقوم بوظائف مهمة جداً في حياة المواطن، وكتب يقول: أنها ليست جمعيات اقتصادية فقط، بل أنها جمعيات من كل الأنواع وذات وظائف متباينة، بعضها صغير جداً، وبعضها الآخر كبير وعملاق، ويختصر توكفيل آراءه بالقول (لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، وهذه العين الفاحصة هي الجمعيات المدنية، إذ أنها الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية)، وهذه الجمعيات والمنظمات لا تشكلها الحكومة، كما أنها ليست إجبارية، كما أنها أيضاً لا تنشط في مكان دون آخر[1].

إذاً يمكن تعريف مؤسسات المجتمع المدني بأنها (مجموعة المنظمات والهيئات والجمعيات التطوعية والمؤسسة على قاعدة التعاقد، والمستقلة عن سلطة الحكومة، والتي يتبنى أعضاؤها أهدافاً مشتركة، يحققونها عن طريق العمل الجماعي، والمشاركة الواعية، في مجالات مختلفة اقتصادية وثقافية ودينية وفنية واجتماعية وإنسانية وغيرها، وبالاعتماد على أنفسهم إلى الحد الذي تصبح فيه تلك المنظمات والهيئات والجمعيات بمثابة قوة اجتماعية تقلل من سلطة الدولة، وتكون (عين) عليها.

---

[1] د. كريم محمد حمزة، المجتمع المدني: أوجه التفاعل والتقاطع، مقال منشور مع ضمن ملف بعنوان (المجتمع المدني وبناء الديمقراطية في العراق)، مقال منشور في العدد الفصلي لمجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣٦، من أيار إلى حزيران، ٢٠٠٤، ص ٧٣-٧٤.

إن عناصر الطوعية، التنظيم، تنوع الأهداف، العمل الجماعي، الحوار الديمقراطي والاستقلالية عن السلطة الرسمية دون التقاطع معها بالضرورة، هي أهم عناصر مفهوم المجتمع المدني، وجوهر ما يعنيه، فالمهم في ذلك كله، أنها ليست امتداداً لسلطة الدولة، أو أداة من أدواتها[٢].

نشوء المجتمع المدني العربي:

لابد من التسليم بفكرة أن المجتمع المدني هو نتاج العقلية الغربية والفكر الأوربي الحديث، حيث نشأ من التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة كالطبقات والفئات المهنية وغيرها من جماعات المصالح، وإن حدوث هذه العملية في الغرب، قد تزامن مع عمليات التحول الرأسمالي والحضري اللتان حدثتا فيه، وكذلك نشوء الدولة القومية.

فقد وجد المجتمع المدني في الغرب تعبيره السياسي والقانوني الأول في إعلان وثيقة حقوق الإنسان والمواطنة في أعقاب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، ثم اكتسب في بدايات القرن التاسع عشر مفهوماً جديداً من خلال الفكر الكلاسيكي الألماني، الذي اعتبر أن المجتمع المدني كيان سابق للدولة، يتشكل بالتدرج بانحلال الجماعات التقليدية (العوائل) ونمو جماعات جديدة تلتحم بروابط جديدة تكون طوعية، وليس قطرية، إلزامية، كما في الجماعات التقليدية، وبذلك أصبح المقصود بالمجتمع المدني هنا (المجتمع الحديث)[٣].

وبذلك فيمكن القول إن قيام المجتمعات المدنية في أوربا بدأ من الأسفل (من المجتمع ذاته) إلى الدولة التي تغيرت طوعاً أو كرهاً، بالتكيف الإصلاحي أو بالتحطيم الثوري العنيف، أما في عالمنا العربي فقد جرت عملية الانتقال بصورة مقلوبة من القمة (الدولة) نزولاً إلى المجتمع التقليدي الذي راح يتغير هو الآخر، فأصبحت الدولة عندنا هي خالقة للمجتمع المدني، وربما هذا الذي أعطاها حق الهيمنة عليه، لتغيبه في مراحل لاحقة ودمجها في أدوات السلطة[٤].

لقد أثبتت التجربة التاريخية في عصرنا الحديث أن البذور الجنينية للمجتمع المدني في الوطن العربي، بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحديداً في الجزء الشمالي من الوطن العربي، وقد كان على مرحلتين.

الأولى: تنظيمات وطنية قادت النضال الوطني ضد الاستعمار الذي كان في المنطقة آنذاك، وقد لعبت هذه التنظيمات دوراً مهماً في تحقيق الاستقلال، ومن بين صفوفها ظهر زعماء الاستقلال.

---

[٢] د. كريم محمد حمزة، نفس المصدر السابق، ص ٧٤.
[٣] د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥-٦.
[٤] د. سرمد أمين العبيدي، المجتمع المدني في العراق، ورقة قدمت ضمن الملف السياسي الذي يصدره مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٢، ٢٠٠٤م، ص ٧-٨.

وقد غرست من قبل المستعمر في ظل واقع استعماري مفروض، إذ أن النظام الاستعماري هو من أفرز لنا ظاهرة بروز تلك المنظمات والأحزاب السياسية التي استمدت مواصفات بعدها الوطني من الأرضية التي حددها الاستعمار نفسه[٥]، بعد أن قام بغرس المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي كان بأمس الحاجة إليها، لاستمرارية وجوده، وخدمة مصالحهُ وسهولة انسيابها، فعمل بذلك على فسح المجال أمام قيام أو ظهور نخبات حديثة، انبثق الجيل الأول منها من بين صفوف الأرستقراطية المدنية التقليدية التي كانت أكثر اتصالاً بالمستعمر ومؤسساته، لكن الذي حصل بعد ذلك هو أنه ومع نمو هذه النخبات وتطور وعيها الوطني والاجتماعي المرتبط بحركة التحرر من الاستعمار في العالم، أخذت هذه تناضل ضد الاستعمار لكن بطرق سلمية.

وقد خرجت من جوف هذه النخبات أيضاً عناصر وطنية كانت قد قادت النضال الوطني ضد المستعمر لكن بأسلوب ثوري قائم على التظاهرات والاضطرابات والكفاح المسلح، فأخذت هذه النخبات الجديدة تزاحم الحركة الوطنية القديمة، لتتولى هي قيادة الحركة الوطنية نحو تحقيق الاستقلال[٦].

ففي المغرب العربي (الجزائر) كانت هناك جمعية علماء المسلمين الجزائريين بزعامة عبد الحميد بن باديس (١٨٨٩-١٩٤٠)، وقد ناضلت هذه الجمعية في سبيل التخلص من الاستعمار الفرنسي[٧].

وفي تونس تشكلت الحركة الوطنية التونسية ضد الاحتلال الفرنسي، في أحزاب ومنظمات متنوعة قادت النضال الوطني بشكل علني في المدن، إضافة إلى المقاومة الشعبية التي كانت في أفريقيا[٨].

أما في المشرق العربي وفي العراق تحديداً، تشكلت الكثير من المؤسسات المدنية الطوعية الثقافية والفكرية والاجتماعية، بل وحتى الاقتصاديةلتحقيق أهدافاً مشتركة، ففي عامي ١٩٢٩-١٩٣٠ تشكلت جمعية الجوّال من قبل جماعة من الأساتذة والطلاب، وهي جمعية قومية ضمت في صفوفها عرباً من سورياً ولبنان والأردن وفلسطين، وكان هدفها تعزيز الشعور القومي وتقويته عند الأجيال الصاعدة بين طلبة المدارس، وكانت بزعامة خالد الهاشمي.

---

(٥) د. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٧-٣٨.

(٦) محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة ١٥، العدد ١٦٧، ١٩٩٣، ص ١٠.

(٧) محمد عابد الجابري، نفس المصدر السابق، ص ١٠.

(٨) الطاهر لبيب، هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟، ورقة قدمت إلى الندوة الموسعة التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان، (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٥٦.

كما كانت هناك جمعية الرابطة الثقافية التي تأسست عام ١٩٤٣، وهناك أيضاً جمعية مكافحة العلل الاجتماعية التي وقفت بوجه الاستعمار البريطاني في العراق، وبقية الأقطار العربية الأخرى، مثل جمعية الدفاع عن فلسطين التي تشكلت عام ١٩٣٦، وقد أصدرت جريدة المستقبل التي كان رئيس تحريرها يونس السبعاوي[٩].

لذلك فإن أهم فرضية تتعلق بهذا الموضوع هي أن فترة الاستعمار أتاحت ولأول مرة فرضية ظهور وقيام مؤسسات مجتمع مدني لمواجهة السلطة السياسية، رغم أنها كانت بهدف التحرير الوطني، لا بهدف الحرية المدنية[١٠].

المبحث الثاني

إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني العربي والسلطة السياسية المستقلة

بعد حصول الاستقلال في أكثر الدول العربية، ورثت تلك الحركات الوطنية هذه البنى، واستبدل رجالاتها بأبناء الوطن العربي، ونقصد بالبنى هنا هو البنى الاستعمارية، وكأن الذي حصل هو مجرد عملية تأميم لهذه البنى لا أكثر، بدليل أن هذه المؤسسات وبدلاً من أن تشكل أداة مراقبة على السلطة السياسية، وكما هو مفترض نظرياً، راحت تتلاشى شيئاً فشيئاً لتصبح جزءاً من أدواتها، وقنوات لتمرير إراداتها وليس العكس[١١].

وبذلك ظلت العلاقة بين الدولة المستقلة والمجتمع المدني تسري في نفس القوالب التي كانت تسري عليها دولة الاستعمار من خلال قوالب وأجهزة مهمتها الأولى والأخيرة احتواء مؤسسات المجتمع المدني، والهيمنة عليها.

لقد سعت الفئات الليبرالية الأولى التي سيطرت على جهاز الدولة إلى استغلال تناقضات المجتمع المدني، ونقاط ضعفه الشديدة، من أجل تخليد هيمنتها والتجديد لنفسها في الحكم[١٢]، ثم حاولت فئات الجيل الثاني التي ورثت الدولة بالانقلاب أو الثورة، والتي كانت تنتمي معظمها لطبقات وأصول مهمشة أو شبه مهمشة في النظام السابق، حاولت أن تحقق خطاباً يقوم على بناء الأمة والقومية، وتوحيد الجماعات الوطنية، فأباحت هذه الفئة لنفسها -أو كما اعتقدت- إن من حقها التدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة المجتمع بكل جوانبه الفكرية والاجتماعية

---

(٩) د. نوري عبد الحميد العاني، مؤسسات المجتمع المدني في العراق ١٩٠٠-١٩٥٨، بحث منشور ضمن الملف الفصلي لمجلة الحكمة، بغداد، العدد٣٦، من أيار إلى حزيران، ٢٠٠٤، ص ٧٣-٧٤.

(١٠) الطاهر لبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٦.

(١١) د. سرمد أمين العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(١٢) برهان غليون، بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة قدمت إلى الندوة الموسعة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)، بيروت، ١٩٩٢، ص ٧٤٣-٧٤٤.

والاقتصادية، لذلك فإن ما حدث بالنتيجة هو إجبار المجتمع المدني للتخلي عن استقلاليته، والتنكر لحق وجوده[١٣].

لقد عرف هذا النوع من الدولة بعدة مسميات مثل (دولة الثورة، دولة العسكر، دولة الحزب الواحد والزعيم الواحد، ....الخ من المسميات الأخرى)، وهنالك الكثير من أمثلتها في الوطن العربي، مثل مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، والتي قدمت مثالاً واضحاً للعيان على المركزية الشديدة للدولة ذات التخطيط الاقتصادي والتوجيه الثقافي والأيديولوجي، كنموذج يحتوي المجتمع المدني ومؤسساته[١٤].

وبذلك لا يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني حقيقي داخل تلك الأنظمة الشعبوية المطلقة، وإن وجد فإنه يكون مُغيباً أو مهمشاً من خلال خضوعه لمركزية السلطة السياسية الحاكمة، فنرى مثلاً مصر في الفترة الممتدة نم عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٨، لم تسمح فيها الدولة بتنظيم الأحزاب والمنظمات المدنية المستقلة عن سلطتها، والدليل على ذلك أنه وبعد أن صدر القانون رقم (١٧٩) في سنة ١٩٥٢ والذي أجاز تنظيم الأحزاب السياسية فيها سرعان ما صدر قانون آخر في نهاية عام ١٩٥٣ حل تلك الأحزاب، لأن النظام الجديد آنذاك لم يكن مهتماً بتنظيم وتسييس الجماهير تعدديّاً وديمقراطياً، بقدر ما كان يبحث عن صيغ وأشكال تنظيمية تمكنه من تعبئة الجماهير وتجييشها ورصها خلف القرارات (الثورية)، وذلك بواسطة سلطة الدولة المركزية التي لم تكن تسمح بأية مساحة للاختلاف والتعدد، فحصل حين ذاك اختراق كامل لكل مؤسسات المجتمع المدني وعلى مختلف المستويات[١٥].

لقد تمكن هذا النوع من الدول لما تملكه من الجيوش بعد الاستقلال والحلول العسكرية، أن تدعّم أيديولوجيات الوجود المكثف لها، والتي خضع له نسيج المجتمع كله، وفي كافة المجالات، وبذلك تداخل الاجتماعي مع السياسي، ولم تعد ثمة حدود واضحة بين المجالين، بعد أن فرضت هذه الدولة رقابتها على جميع نشاطات الأفراد، الأمر الذي أضعف المجتمع المدني، الذي لا يمكن له أن يزدهر في ظل حكم شمولي استبدادي، يقيد الحريات ويحاصر الفكر والإبداع[١٦].

كما ظهرت في المنطقة العربية الدولة التقليدية، والتي يقوم كيانها على توظيف القبيلة للإمساك بالسلطة المطلقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وقد حرصت بالتالي على تحويل مجتمعها إلى مجتمع تقليدي تحل فيه القبيلة محل المؤسسات المدنية، المتمثلة بالنقابات والاتحادات والأحزاب.

---

(١٣) د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٨٤.

(١٤) محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(١٥) حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني في مصر والسودان، ورقة قدمت إلى الندوة التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان، (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)، بيروت، ١٩٩٢، ص ٥١٨.

(١٦) محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

فالبادية لا زالت هي المهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها على هذا النوع من الدولة كما هو الحال في مجتمع دول الخليج[١٧].

فالدولة العربية إذا ليست دولة مؤسسات وقانون تعلو على إرادة الحكام، بقدر ما كانت القوانين في كثير من الحالات تأتي تعبيراً عن إرادة الحكام وضمان الاستمرار سلطتهم، وقد لا تمتلك بعض الدول العربية أطراً قانونية بالمعنى الحديث، ناهيك عن شيوع العمل بقوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وما يترتب على ذلك من توسيع لسلطات الحكم، وتقليص خضوعه للقانون[١٨].

إذا يمكن القول أن الطبقة التسلطية التي ميزت أنظمة الحكم العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال، قيدت أو حالت دون ظهور مؤسسات مجتمع مدني حقيقي وفاعل، في ظل انتشار سلطة الدولة في كافة جوانب الحياة المجتمعية فيها، وقيامها بإنهاء التجارب الديمقراطية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتها قبيل الاستقلال وبعده مباشرة، فالسلطة هي التي تولت عملية التنمية فيها، وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي، وضمان العدالة الاجتماعية، والوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين، بعد أن أخذت تتعامل مع مواطنيها ككتل صماء مسلوبة الإرادة، وبذلك تغيَّب مسألة الحوار الديمقراطي في هذا الجانب.

فاندثرت العديد من مؤسسات المجتمع المدني بسبب كبير سن أعضائها، وفقدان الأهتمام بها من قبل جيل الشباب، بينما كافح بعضهم في سبيل الاحتفاظ بنشاطها، مع مزيد من الحذر السياسي من غضب النظام الحاكم[١٩].

واليوم بعد أن أخفقت أغلب النظم السياسية في تحقيق الكثير من المبادئ والشعارات التي رفعتها بعد الاستقلال إذ فشلت في معركتها الداخلية من خلال فشلها في مواجهة التحديات التي تواجهها في ميدان التنمية، والأمن القومين وكذلك لاختلاف طاقات الحرية والإبداع لدى المواطن.

كما أن إخفاقها في معركتها مع القوى الخارجية والتي انتهت بهزائم لعل أبرزها ولاشك هزيمة حزيران ١٩٦٧، كل ذلك خلق حالة من التفكك والتحلل في مستوى بنية الدولة، وحالة من التسريح لتنظيمات المجتمع المدني، بفعل تآكل شرعيتها السياسية.

المبحث الثالث

انتعاش مؤسسات المجتمع المدني العربي

---

[١٧] محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

[١٨] حسين إبراهيم توفيق، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٦١٢.

[١٩] د. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٢.

وخلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، بدأت المجتمعات العربية تمر بمرحلة إعادة تشكيل وهيكلة مختلفة اختلافاً كبيراً عما كانت عليه أبان الفترة التي أعقبت الاستقلال، شملت تلك المتغيرات كافة الجوانب الاجتماعية، مثل أنماط المعيشة، وتوسع المدن على حساب الريف، وقد أوجد ذلك احتياجات جديدة كالعمل، والمدارس والصحة والأعلام العصرين فأحدث ذلك تغيراً نوعياً في الثقافات والسلوك واقترنت هذه التطورات أيضاً بنقص في نسبة الأمية، وزيادة في عدد المعلمين[٢٠].

ويمكن إدراج تلك التطورات بجملة من النقاط:

١. إن جانب مهم من عملية التحديث الجارية في الوطن العربي كان في تنوع وازدياد تركيبة البنى الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع عدد الأكاديميين وكذلك نشوء مؤسسات متخصصة في مجالات الثقافة التقنية والاتصالات وغير ذلك، وقد أخذت تستنفذ من قدرة الدولة على الاستيعاب والرقابة، فتضطرها للدخول في حلول وسط من ضمنها التسامح مع نشاط هذه المؤسسات غير الحكومية.

٢. تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية للخدمات الاجتماعية والإقتصادية بشكلٍ لم تعد الدولة قادرة أو مستعدة على الوفاء بها.

٣. زيادة الموارد المالية الفردية، إذ تميزت سنوات نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، بطفرة مالية حدثت لكثير من الأفراد في الدولة العربية بسبب الزيادة الهائلة في عائدات النفط، وما صاحب ذلك من تحرك للقوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقة، فكان ذلك بداية لظهور مؤسسات التحول الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادية التي كانت تحت سيطرة الدولة الاشتراكية سابقاً.

٤. نمو هامش للحرية في العديد من الأقطار العربية، وإن كان قد تم ببطء شديد، ويرجع جزء منه إلى عجز الدولة وانهاكها عن السيطرة على المجتمع ، كما يرجع جزء منه أيضاً إلى نمو ذخيرة المواطنين من استراتيجيات مراوغة الدولة، أو التحايل عليها، والسفر إلى الخارج، كما أن لوسائل الاتصال والأعلام المنظورة اليوم دوراً كبيراً في ذلك النمو[٢١].

ولابد من القول ان العديد من المنظمات المدنية العربية قد بزغت فكرتها او تأسست في الخارج قبل ان تنقل انشطتها الى بلدانها الاصلية مثل المنظمة العربية لتنسيق حقوق الانسان التي تأسست في قبرص في الاول من تشيرن ثاني / ١٩٨٢ في اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان، وكما

---

[٢٠] سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراق لمستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص ٥٠-٦٠.

[٢١] سعد الدين إبراهيم، نفس المصدر السابق، ص ٥٥-٦٠، ويقارن مع د. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٤.

قدرت هيئات تنمية المجتمعات المحلية خلال فترة منتصف السبعينات الى (٢٠٠٠٠٠) هيئة، وصلت اواخر الثمانينات الى (٧٠٠٠٠٠) هيئة[٢٢].

وبذلك يمكن القول ان مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي التي ظهرت خلال الحقبة الاستعمارية كانت ذات نشاطاً اقصائياً، الا انها تطورت في ظل ظروف تأريخية قللت من شرعيتها بانتهاج صور سلبية عن المرحلة التعددية كمرحلة ضعف، وبعد ان همشت خلال مرحلة استقلال النظم السياسية العربية، عادت للظهور مرة اخرى كبديل للدولة التسلطية بعد ان سجلت مؤشراً واضحاً على نفاذ صبر فئات واسعة من المجتمع العربي من تحمل الاوضاع القائمة، من بطش السلطات الحاكمة واستبداد النظم السياسية العربية دون ان يقدم بديلاً سياسياً ديمقراطياً في العمل السياسي.

كما جاء بروز تلك المؤسسات المدنية لتحقق نوعاً من الموازنة بين السلطة المدنية المتمثلة بها والسلطة السياسية المتمثلة بالدولة، خصوصاً بعد ان فشلت الدولة سابقاً في اقامة علاقات توازن صحية مع تنظيمات المجتمع المدني لمواجهة التحديات التي واجهت العرب في كافة المجالات[٢٣].

لذلك يمكن الخروج بجملة نقاط في هذا الجانب تكون آلية لها في عملها:

١. إن عملية بناء المجتمع المدني تتطلب في ذات الوقت إعادة بناء للدولة بحيث تصبح دولة مؤسسات وقانون، فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في إطار دولة ضعيفة وهشة وتسلطية وفاقدة للشرعية أيضاً.

٢. وهذا لن يحدث الا اذا ما قمنا باعادة مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة والولاء والانتماء وهنا يبرز الدور المهم الذي يمكن ان تؤديه السياسات الثقافية والاعلامية والتربوية في الاقطار العربية.

٣. هذا لا يعني بالضرورة النقل الحرفي لخبرات المجتمعات الغربية في بناء أي مجتمع مدني لأن إعادة أو تكرار التجربة الغربية أمر غير ممكن او غير مرغوب فيه لان الديمقراطية الليبرالية نظام غربي لا يصلح لمجتمعاتنا فلا بد من اتباع نموذج سياسي ديمقراطي يعكس خصوصية مجتمعاتنا العربية.

٤. الاستقلالية في مواجهة الحكومة والتجانس بين الاعضاء والقيادات والفروع داخل مؤسسات المجتمع المدني لتجنب الصراعات والانقسامات التي تعرقل نشاطه.

---

[٢٢] سعد الدين إبراهيم، نفس المصدر السابق، ص ٦١.

[٢٣] السيد يس، مستقبل المجتمع المدني، الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع العربي، ورقة قدمت إلى الندوة الموسعة التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ١٩٩٢ ص ٧٨٤ – ٧٨٥.

٥. وأخيراً التأكيد على العامل الاقتصادي فهو من العوامل المهمة التي يُبنى عليها المجتمع المدني خلال تشجيع دور القطاع الخاص، والحد من تدخل الدولة وهيمنتها على الشؤون الاقتصادية في جهة ودعم استقلال قوى المجتمع المدني من جهة اخرى.

المبحث الرابع

مستقبل مؤسسات المجتمع المدني العربي

لقد أخذت مؤسسات المجتمع المدني العربي تواجه جملة من الصعوبات والعوائق، كما أخذ يوجه لها الكثير من النقد في إطار تعزيز دورها التنموي الراهن والمستقبلي بعد أن بدأت تتوضح مؤسساتها الطوعية في المنطقة العربية أكثر من ذي قبل.

هذه الصعوبات حالت دون أدائها لرسالتها المجتمعية أو قيامها بالوظائف والأدوار المرسومة لها على الوجه الأكمل ولعل قضية استقلال تلك المنظمات سواء بالنسبة لعلاقتها بالدولة أو بالقوانين التي تنظم نشاطاتها، أو بالنسبة لاستغلالها إزاء مصادر التمويل الأجنبي فيها بشكل خاص، وما أثاره ذلك من تحفضات وهواجس كان في طليعة الصعوبات والمشكلات التي واجهت ولا زالت تواجه عمل هذه المؤسسات.

فبالنسبة للنقطة الأولى، ننصح بضرورة المساهمة في معالجة الاستقلال المالي لهذه المؤسسات بإنشاء بنك قومي تتم المساهمة فيه على المستوى القومي، وتقتصر تقديماته على دعم مشاريع استثمارية تساعد المؤسسات على إيجاد دخل دائم، من خلال تشجيع هذه المؤسسات على اتباع اسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع انتاجية دائمة تؤمن دخلاً وتحقق بالتالي استقلالاً مادياً عن الدولة يساعد بدوره على تأمين الاستقرار والاستمرار[٢٤].

اما فيما يتعلق بعلاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة، وبالقوانين التي تحكمها فلا بد من القول ان لا وجود لمجتمع مدني من دون حماية الدولة له، ولا بناء له دون بناء الدولة، لان الدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان لان الاولى تستمد قيمتها وقواها وسياستها من الثاني ومن ثم فلابد في وجود درجة من درجات السيطرة للدولة على مجتمعها المدني وفي الوقت نفسه تمثل الدولة الوعاء او الاطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه[٢٥].

ففي حال وجود الاتساق والتوازن بين الدولة والمجتمع المدني او ما يسميه برهان غليون (المجتمع السياسي والمجتمع المدني) تكون الديمقراطية وتوجد وبالتبعية تحصل الدكتاتورية بسبب انعدام التوافق[٢٦].

---

[٢٤] محمد عبد الملك المتوكل، تعقيب على جلسة ما العمل؟ الحلقة النقاشية والختامية للندوة الموسعة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية.. بيروت ١٩٩٢ ص٨٣٤.

[٢٥] د. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ٢٨٧

[٢٦] برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص٧٤٨.

ولا بد من وجود ثقافة سياسية تتمكن من استيعاب هكذا مؤسسات من خلال تنشيط دور المرأة العربية في كافة وجوه الحياة العامة وفي مختلف مجالات الثقافة، وإطلاق حرية الفكر والإبداع لدى المثقفين وضرورة إحداث موازنة خلاقة بين التعليم الجامعي وخدمة المجتمع، وبين العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية فلا بد من حصول وعي ذاتي ونشوء حركات اجتماعية تحررية الأمر الذي يساعد على إنشاء وتعزيز مثل هذا الوعي وتبلوره[٢٧].

واذا ما تحقق كل ذلك فستشهد المجتمعات العربية مستقبلاً في مؤسسات المجتمع المدني من خلال توسعها اقتصادياً وثقافياً وفاعليتها حتى وان كان هذا التطور لم يصل بعد الى درجة تحديد آلياته المستمرة للعمل والنشاط الفعال الا ان هذا التطور في مجمله سيفضي في دفع المهارات السياسية والفنية والادارية الى امام من خلال التقاط التيارات البارزة وتوظيفها في جهاز الدولة[٢٨].

وفي الختام لابد من القول ان جملة الانتقادات والتحفضات التي وجهت ولا زالت لهذه المؤسسات المدنية، فانها برأيي لن تقلل من قيمة ذلك العمل الاهلي التطوعي، بل على العكس فمن خلال تسليط الضوء على نقاط الضعف منه، وكشف الثغرات والنواقص التي تعاني منها تلك المؤسسات المدنية انما ستجعلها اكثر كفاءة وفاعلية في الاضطلاع بمهامها وتعزيز دورها في العمل التنموي لان نجاحها في أداء مهماتها كسب للمجتمعات العربية ومسحة أمل واعدة لمواجهة اعقد رهانين تواجههما مجتمعاتنا في القرن الواحد والعشرين وهما: **رهان الديمقراطية و رهان التنمية.**

(٢٧) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠ ص٩٤٦.
(٢٨) محمد السيد سعيد، إعادة تكوين النخب السياسة العربية، مقال منشور في صحيفة الأهرام، القاهرة ٢٥/ ١/١٩٩٥.

الخاتمة

في الختام لابد من القول إن الدراسة توصلت لجملة من الاستنتاجات المهمة

١- إن الاستعمار ودون وعي منه افرز لنا ظاهرة مؤسسات المجتمع المدني، لمواجهة السلطة السياسية، رغم أنها كانت بهدف التحرر الوطني لا بهدف الحرية المدنية .

٢- إن إشكالية العلاقة بين الدولة العربية والمجتمع المدني في الوطن العربي تأسست من كون تلك المؤسسات غرست من الأعلى أي من الدولة متمثلة بدولة الاستعمار سابقاً على عكس ما حدث في الغرب حيث أن المجتمع هناك هو الذي خلق الدولة أي ما حدث هو العكس وبذلك ظلت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المنطقة العربية قائمة على عدم ثقة كل طرف بالآخر في ظل انتشار سلطة الدولة العربية في كافة مجالات الحياة المجتمعية.

٣- لقد بدأت عملية الانتعاش في المؤسسات المدنية بعد ان أخفقت اغلب النظم العربية في تحقيق اهدافها التي رسمتها لنفسها بعد الاستقلال لتسجيل هذه المؤسسات بديلاً للدولة التسلطية بعد ان سجلت مؤشراً واضحاً على نفاذ الصبر من تحمل الاوضاع القائمة.

٤- ان مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني سيتحدد من خلال قدرتها على مواجهة الصعوبات التي تقف اليوم في وجهها وقابليتها على ان تبرهن للجميع انها الضمانة الاكيدة على مراقبة الدولة وتوعيتها والحيلولة دون تحولها الى دولة شمولية من خلال علاقة تفاعلية وتكاملية مع السلطة السياسية المتمثلة بشخص واحد.